

تنظيم مؤسسة البريد

السعودي

١٤٢٣هـ



ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٩١٦٥/ب/٧ وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٤ هـ ، المشتملة على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/٤) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣ هـ الخاص بمشروع تنظيم مؤسسة البريد السعودي المرفوع من وزارة البرق والبريد والهاتف بخطاب الوزارة رقم ١٧٨/س وتاريخ ١٤٢٢/٨/١ هـ بناء على الأمر السامي الكريم رقم (٥٨٧٧/ب/٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٥ هـ القاضي بالموافقة على تحويل مرفق البريد إلى مؤسسة عامة تحت إشراف مجلس إدارة مكون من القطاعين العام والأهلي بحث يشمل التنظيم على أحكام تتيح للمؤسسة مرونة عالية وصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها على النحو الموضح في محضر اللجنة الوزارية للتخصيص رقم (١٤٢١/٦) وتاريخ ١٤٢١/٤/٢١ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام البريد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤/م) وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢١ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (٥٨٧٧/ب/٧) وتاريخ ١٤٢١/٥/١٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٧) وتاريخ ١٤٢١/١١/١١ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢٣/٤) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣ هـ.

يقرر مايلي :

- ١ - الموافقة على تنظيم مؤسسة البريد السعودي حسب الصيغة المرفقة.
- ٢ - نقل مؤسسة البريد السعودي محل المديرية العامة للبريد وينقل إلى المؤسسة بالمديرية من حقوق وما عليها من التزامات ، وتكون لجنة من وزارة البرق



والبريد والهاتف ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وديوان المراقبة العامة لتحديد وتقويم الأصول الثابتة والمنقولة التي يتم نقلها إلى مؤسسة البريد السعودي.

٣- ينقل موظفو وزارة البريد والهاتف ذوو العلاقة (المديرية العامة للبريد) بامتناء من تقتضي طبيعة العمل بقاءهم بالوزارة ، بنفس رواتبهم ومزاياهم وحقوقهم إلى المؤسسة بموجب قرار من وزير البريد والهاتف عند بداية عمل مؤسسة البريد السعودي على النحو الآتي :

١ - نقل عقود الموظفين المثبتين على بند التشغيل وبند الأجور من المديرية العامة للبريد إلى المؤسسة.

ب- إعارة الموظفين والمستخدمين في المديرية العامة للبريد للعمل في المؤسسة حسب نظام الخدمة المدنية ، لحين انتهاء اللجنة المشار إليها بالفقرة (٤) من هذا القرار - من أعمالها وصول القواعد والرتب والمنظومة لنقل وتسوية أوضاع هؤلاء الموظفين.

٤- تكون لجنة من وزارة البريد والهاتف ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ووزارة الخدمة المدنية لاقتراح القواعد والرتب والمنظومة لنقل وتسوية أوضاع منسوبي المديرية العامة للبريد المعارين للعمل في المؤسسة ، والرفع عن ذلك إلى المقام السامي لاستكمال الإجراءات النظامية.


نائب رئيس مجلس الوزراء



تنظيم مؤسسة البريد السعودي

المادة الأولى :

- يقصد بالمعاني والمصطلحات الآتية - أنها وردت في هذا التنظيم - المعاني الآتية أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :
- الملـكـة : الملكة العربية السعودية .
 - المؤسسة : مؤسسة البريد السعودي .
 - الوزير : وزير البريد والهاتف .
 - المجلس : مجلس إدارة المؤسسة .
 - الرئيس : رئيس المؤسسة .
 - عضو المجلس : عضو مجلس إدارة المؤسسة .
 - النظام : نظام البريد .
 - التنظيم : تنظيم مؤسسة البريد السعودي .

المادة الثانية :

- ١- تنشأ بموجب هذا التنظيم مؤسسة عامة تسمى "مؤسسة البريد السعودي" تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وبالذمة المالية المستقلة ، ويكون مقرها الرئيسي مدينة الرياض ، ولها إنشاء فروع ومكاتب لأداء مهامها .
- ٢- تعمل المؤسسة على أسس تجارية وتتمتع بالمرونة والصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها وذلك وفقاً للوائحها الداخلية والمالية والإدارية المنصوص عليها في هذا التنظيم وبما يسهلها للتخصيص في مرحلة لاحقة .





٣- تقوم المؤسسة بتطوير أساليب حديثة لقبول البريد وجمعه ومعالجته ونقله وتوزيعه بما يضمن وصوله إلى المرسل إليهم خلال فترة معقولة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها .

المادة الثالثة :

تتولى المؤسسة القيام بمهامها ومسؤولياتها وفق النظام والأحكام الواردة في تنظيماتها ولوائحها، ولها على وجه الخصوص ما يأتي :

- ١- تقديم الخدمات البريدية .
- ٢- تقديم الخدمات البريدية المالية .
- ٣- تقديم أي خدمات أخرى تدخل في اختصاصها .
- ٤- حضور اجتماعات المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون البريد بعد التنسيق مع وزارة البريد والهاتف .
- ٥- إنشاء شركات تابعة لها ، والمساهمة في تأسيس شركات تقوم بأداء نشاطات ذات علاقة بطبيعة أعمالها ، أو المشاركة فيها .
- ٦- الاتفاق مع غيرها على أداء خدمات بريدية لحسابها بموجب عقود ترم هذا الغرض ، ولها الاستعانة بشركات النقل في أداء مهامها المتعلقة بنقل البريد .
- ٧- القيام بأي مهام أخرى تنفق مع طبيعة عملها .

المادة الرابعة :

تصدر المؤسسة وفقاً للنظام الطوابع البريدية المعتادة والذكارية ، وتحدد قيمها ، وكذلك علامات التحليص البريدي .

المادة الخامسة :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير ، وعضوية كل من :

- ١- رئيس المؤسسة ، ويكون نائباً لرئيس المجلس .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- ٢- ممثل من وزارة العرف والبريد والهاتف .
- ٣- ممثل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
- ٤- ممثل من وزارة التجارة .
- ٥- ممثل من مؤسسة النقد العربي السعودي .
- وبرأى ألا تقل مراتبهم عن الرابعة عشرة .
- ٦- ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يرشحهم الوزير ، ويصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء .

المادة السادسة :

- المجلس هو السلطة العليا للمؤسسة ، ويشرف على إدارتها وتصرّف أمورها وله في سبيل ذلك أوسع السلطات ، وعلى وجه الخصوص الصلاحيات الآتية :
- ١- تحديد الأهداف ووضع السياسة العامة التي تدير عليها المؤسسة لتحقيق أغراضها ، وتحديد البرامج اللازمة لذلك ، والإشراف على تنفيذها .
 - ٢- اعتماد اللوائح الداخلية والإدارة للمؤسسة .
 - ٣- إصدار اللوائح المالية للمؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
 - ٤- إقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، ولائحة العاملين فيها ، واعتماد سلم رواتب منسوبي المؤسسة .
 - ٥- إقرار مشروع خطة عمل المؤسسة وخطة التشغيلية في إطار الخطة العامة للدولة .
 - ٦- إقرار مشروع ميزانية المؤسسة وحسابها الختامي وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي لمجدها لرفع ذلك حسب الإجراءات النظامية المتبعة .
 - ٧- الموافقة على إبرام العقود بأنواعها التي تتجاوز قيمتها الصلاحيات المحددة للمسؤولين في المؤسسة وتتموض من يراه يتوقعها .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- ٨- وضع القواعد التي تكفل سير العمل في المؤسسة على أسس تجارية تنافسية مبنياً على
المؤسسة الاعتماد على مواردها الذاتية .
- ٩- اقتراح المقابل المالي الذي تتقاضاه المؤسسة عن أي عمل أو خدمة تقدمها لاعتماده وفقاً
لنظام .
- ١٠- وضع الشروط والإجراءات الخاصة بفتح حسابات الإيداع البريدية ، وإصدار الحوالات
البريدية ، والخدمات البريدية المالية الأخرى التي يسمح بها النظام ، وتحديد المقابل المالي لها
وفقاً للأنظمة .
- ١١- الموافقة على شراء عقارات وبمبها واستثمارها بما يحقق أغراضها .
- ١٢- دراسة ما يحمله الوزير إلى المؤسسة من الاتفاقيات البريدية لإبداء الرأي حيالها .
- ١٣- تشكيل اللجان وتحويلها الصلاحيات اللازمة لإبحار المهام المنوطة بها .
- ١٤- تفويض الرئيس بعض الصلاحيات .

المادة السابعة :

- ١- تعقد اجتماعات المجلس في المقر الرئيسي للمؤسسة ، ويجوز انعقاد المجلس في أي مكان
آخر من المملكة .
- ٢- يجمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، أو كلما دعت
الحاجة إلى ذلك ، أو إذا طلب ذلك حصة من أعضاء المجلس على الأقل . ويجب أن تشمل
الدعوة على جدول الأعمال ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم
رئيس المجلس أو نائبه . وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي
الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه رئيس الجلسة .
- ٣- للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخبراتهم ومعلوماتهم دون أن يكون لهم
حقوق التصويت .





- ٤- لا يجوز لمعضو المجلس تفويض شخص آخر للتصويت عنه عند غيابه ، ولعضو المجلس المعارض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر قرارات المجلس .
- ٥- تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس وأمين المجلس .
- ٦- يكون للمجلس أمين من بين منسوبي المؤسسة يختاره رئيس المجلس ، يتولى سكرتارية المجلس والإعداد للاجتماعات وتسجيل المداولات والقرارات وإبلاغها للجهات المعنية .
- ٧- لا يجوز لمعضو المجلس أن ينشئ شيئاً مما وقف عليه من أسرار المؤسسة بسبب عكسوته في المجلس .

المادة الثالثة :

- يكون للمؤسسة رئيس بالمرتبة الممتازة ، يعين بأمر ملكي بناءً على ترشيح الوزير ، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة المؤسسة ، وتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه هذا التنظيم ، وما يقرره المجلس ، ويمارس الرئيس بوجه خاص الصلاحيات والمهام الآتية :
- ١- الإشراف على الإعداد لاجتماع المجلس .
 - ٢- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس .
 - ٣- تمثيل المؤسسة في صلاتها بغيرها من الجهات وأمام القضاء ، وله تفويض غيره بذلك .
 - ٤- تعيين العاملين في المؤسسة والإشراف عليهم طبقاً للوائح المؤسسة .
 - ٥- اقتراح مشاريع اللوائح والقرارات التنفيذية الخاصة بسير العمل في المؤسسة وعرضها على المجلس .
 - ٦- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية المؤسسة ومشروع الحساب الختامي والتقارير السنوي ، ورفعها للمجلس .
 - ٧- إصدار الأوامر بمحسروفات المؤسسة بموجب الميزانية السوية المعتمدة ولوائح المؤسسة ذات العلاقة .

تقدم تقارير دورية للمجلس عن أعمال المؤسسة ومنجزاتها ونشاطها.





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

- ٩- اقتراح عخطط المؤسسة وبرامجها ، والإشراف على تنفيذها بعد موافقة المجلس عليها .
ولرئيس المؤسسة تفويض بعض هذه الصلاحيات إلى المسؤولين في المؤسسة .

المادة التاسعة :

تكون أموال المؤسسة من :

- ١- الإيرادات التي تحققها من ممارسة نشاطها .
- ٢- الأموال التي تخصصها لها الدولة .
- ٣- الأصول الثابتة والمتقولة الواقعة تحت تصرف وزارة البوق والهريد والماتف (المديرية العامة للهريد) وكذلك جميع الأموال المتحللة في المديرية العامة للهريد وحقوقها والتزاماتها في مواجعة غيرها وقت نفاذ هذا التنظيم .

المادة العاشرة :

- ١- تكون للمؤسسة ميزانية مستقلة .
- ٢- السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة ، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للمؤسسة من تاريخ نفاذ هذا التنظيم .
- ٣- تودع أموال المؤسسة في حساب مستقل لدى مؤسسة النقد العربي السعودي يعرف منه طبقاً للوائح المالية للمؤسسة .

المادة الحادية عشرة :

باستثناء الرئيس ، تطبق أحكام نظام العمل ، وأحكام نظام التأمينات الاجتماعية على مسوي المؤسسة .

المادة الثانية عشرة :

تعامل المؤسسة من حيث إعفاء مستورداتها من الرسوم الجمركية بحسب التفويض للجنة بشأن مستوردات المؤسسات العامة .





المملكة العربية السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى

المادة الثالثة عشرة :

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات المؤسسة ، يعين المجلس مراجع حسابات عارضي أو أكثر من الأشخاص ذوي الصلة الطبيعية أو الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة ويحدد أتعابهم ، وإذا تعدد مراجعو الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام المؤسسة . ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس ، ويوزع ديوان المراقبة العامة بنسخة منه .

المادة الرابعة عشرة :

يلتزم جميع المستفيدين من خدمات المؤسسة سداد مستحقاتها ، وتستوفي المؤسسة المقابل المالي للخدمات التي تقدمها من جميع المستفيدين من خدماتها قبل تقديم الخدمة لهم ، ويجوز لها أن تستوفي مستحقاتها من كبار المستفيدين من الخدمة بموجب قوائم حساب دورية . كما يجوز لها أن تمنح خصماً خاصاً لكبار المستفيدين من الخدمة والوكالات البريدية نظير قيامهم بتعجيلات أولية للبعثات البريدية من شأنها تسهيل مهمة المؤسسة وعملها . وعلى المؤسسة أن تضع في مكان واضح للجمهور في المكاتب البريدية التابعة لها مقدار المقابل المالي المستحق لها على الخدمات البريدية التي تقدمها .

المادة الخامسة عشرة :

يلغي هذا التنظيم كل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة السادسة عشرة :

يُنشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ، ويعدل به بعد ١٨٠ يوماً من تاريخ نشره ، باستثناء الأحكام المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة واختصاصاته ، فتعد نافذة من تاريخ نشره .

